الطريق إلى الحق

للأستاذ محمود محمد شاكر

كتب الأخ الصديق الأستاذ محمد مندور كلمة في البريد الأدبي من الرسالة (٤٨٨) بعنوان « اللغة والتعريب » ، عرض فيها لمسألتين : إحداهما : مسألة الصواب والخطأ في اللغة ، والأخرى : هي عنصر الثبات في اللغة كما سماه . وقد دفعه إلى الحديث عنهما ما كان من تخطئة الأب أنستاس الكرملي إياه في حرف من اللغة استعمله في كلامه ، وهو « عثرت بالشيء » وهو يريد « عثرت عليه »

وأحبُّ أن أقدم بين يدي كلامي بعضَ ما أعرفه عن « مندور » ، فقد كنا زميلين في الجامعة ، فكان أحد الشبان الأذكياء المتدفقين . وإن فيه من ثورة النفس ما أرجو أن يبقى له على الشباب والهَرَم . ثم عرفته من بعدُ مطلعا حريصاً على العلم قليل العناد فيما لا خطر له ، ثم هو لا يزال يدأب إلى الحق في غير هوادة . فكل هذه الصفات تجعله عندي غير متعنتٍ ولا مكابر . ولكني رأيت الأب أنستاس قد سلك إلى « مندور » طريقاً ، فاندفع كلاهما يطاعن أخاه بعنفٍ لا يهدأ . وأنا لا أحبُّ أن أدخُلَ بين الرجلين فيما هما بسبيله ، ولكني أحرصُ على أن أدلَّ « مندوراً » على الحقِّ الذي كنا ولا زلنا نميل إليه بكل وجهٍ ، ونسعى إليه في كل سبيل

وينبغي لي أن أعرض للكلام على الفرق بين الحرفين « عثرت به » و « عثرت عليه » قبل أن أتحرَّى إلى « مندور » طريق الحقِّ في المسألتين اللتين ذكرهما في كلامه

فأصل اللغة في هذه المادة « عَثَر يعْثُر عَثْراً وعِثَاراً » ، وهو فعلٌ لازمٌ لا يتعدَّى إلى مفعولٍ ، ويأتي هكذا غير مصاحب لحرفٍ من حروف الجرِّ . ولكلِّ فعلٍ في اللغة مَعْنًى يقومُ بذاته ، ودلالاتٌ يقتضيها بطريق التضمُّن أو الالتزام

فقولك « عثر الرجل » معناه « تهيأ الرجل للسقوط » : فالمراد بالفعل هو حدوث « حركة سقوط » الرجل ، ولا يقصد به السقوط نفسه ، أي أنه يدل بذاته على الحركة التي تسبق السقوط . وأما الدلالات التي يقتضيها الفعل فأولها : سبب حركة السقوط ، وهذا السبب عقلي محض يتضمنه الفعل ويقوم فيه مقام الفاعل « كالحجر » مثلاً . وثانيها : الفعل الذي فعله هذا السبب وهو « الصدم » ، وثالثها : الحالة التي تلحق الرجل من جراء استدامه وهي التنبه والتماسك قبل السقوط . أما الدلالة الرابعة ...

فلو شئت أن تفسر « عثر الرجل » لقلت : « صدم الحجر الرجل فكاد يسقط » ، فكأن « عثر » قامت مقام الكلمات « صدم الحجر ... فكاد يسقط » . وأنت ترى أن « الرجل » هنا هو الذي وقع عليه الفعل (أي المفعول به) ، لأنه هو الذي صُدم فكاد يسقط . فلما كتم هذا الفعل « عثر » فاعله الحقيقي ـ وهو الحجر مثلاً ـ ، وكتم « الصَّدم » الذي هو فعل الفاعل الحقيقي ، نسب فعله إلى الرجل ، مع أنه ليس فاعلاً بل مفعولاً به . فهذا يدل على أنه ليس مريداً للفعل (وهو العثرة) ، كما يكون مريداً للفعل في قولك : « قام الرجل » إذ أنه مريد هنا للقيام . وشبيهٌ به قولك : « مات الرجل » و « نام الرجل » ، فالرجل هنا ـ على أنه « فاعل » في عبارة النحاة ـ ليس فاعلاً في حقيقة المعنى بل هو « مفعولٌ به » لأنه غير مريد في حالة الموت أو النوم

فإذا صح لديك أن الرجل غير مُريد للعثرة في قولك « عثر الرجل » ، رأيت الدلالة الرابعة لهذا الفعل وهي أن الشيء الذي فعل العثرة ـ وهو الحجر مثلاً ـ كان صغيراً لم يتبيَّنه الرجل ، أو لم يتوقع وجوده في المكان الذي كان فيه ، فلذلك كاد يسقط على غير إرادة من الرجل لذلك

وإذا تأملت قليلاً رأيت أن قولك « عثر الرجل » لا يراد به الإخبار عن حدوث الصدم ، بل المراد أن تصور هيئة الحركة التي جاءت بعد الصدم ، وهي حركة السقوط . ولذلك بني مصدرها على هيئة المصادر التي تدل على عيوب الحركة في أصل الخلقة كالتي تكون في الدابة وغيرها من كل ما يمشي أو يتحرك . وذلك هو وزن « فِعال » كالشِّماس ، والجماح ، والنفار ، والشراد ، والهياج ، والطماح ، والحران ، والعضاض ، والخراط ، والضراح ، والرماح ، والفرار . فأنت ترى من ذلك أن المصدر قد نظر فيه إلى أن المراد في الفعل هو حركة السقوط لا الصدم ، فإن الصدمة ليست عيباً ، وإنما العيب في هيئة الحركة . وكثيراً ما يستعمل العثار للخيل يقال : « عثر الفرس » أو غيره من الدواب

هذا ... وحروف الجر التي تأتي لمصاحبة الأفعال إنما تأتي لمعان يتعين بها للفعل معنى لم يكن ظاهراً فيه قبل دخولها ، بل ربما اضطر الحرفُ الفعلَ أن ينتقل من الحقيقة إلى المجاز ، ولذلك تسمى حروف المعاني

ثم إن كل حرف من هذه الحروف له معنى أصليٌّ يقوم به ،

ثم تتفرع منه معان أخرى لا تزال متصلة إلى المعنى الأول بسبب . فالباء مثلاً هى فى حقيقة معناها تدل على إلصاق شىء بشىء أو دنوه منه حتى يمسه أو يكاد . ففى قولك « ألصقت شيئاً بشىء » تقع الباء فى معناها الأول وهو الإلصاق الحقيقى . وفى قولك « مررت بزيد » تكون مجازاً لأنها تدل على الدنو والمقاربة الشديدة ، كأنك ألصقت مرورك بالمكان الذى يتصل بمكان زيد . وبنتقل الحرف من معناه الحقيقى إلى معناه المجازى بدليل من الفعل الذى يشترك معه فى الدلالة . ولذلك تخرج من معناها الحقيقى إلى معنى السببية أو التعليل أو المصاحبة أو الاستعانة مما يذكر فى باب معانيها ، ولكنها فى جميع ذلك تدل على الإلصاق الحقيقى أو المجازى

فإذا جاءت الباء بعد فعل يقتضى معناه بذاته أو بدلالته معنى من الإلصاق ، تعين لها أن تكون واقعة فى معناها الحقيقى ، ويكون دخولها مبالغة فى إظهار معنى الإلصاق . وذلك كقولك : « أمسكت الشىء » ، و « أمسكت بالشىء » فالباء هنا تزيد فى معنى الفعل تقوية الإمساك إذ أن الإلصاق مما يدل عليه هذا الفعل بدلالة التضمن أو الالتزام

فإذا قلت « عثر الرجل بحجر » فمعناه كما بيّنا آنفاً « صدم الرجل حجر فكاد يسقط » . والباء قد دخلت على الفاعل الحقيقى للعثرة وهو « الحجر » ، فهى إذن مكملة لمعنى الفعل ، ولم تأت لتعدية الفعل إلى مفعول ، كالذى يكون فى قولك « ذهب الرجل » و « ذهب الرجل بمحمد »

فإذا كان الفعل دالاً بالتضمن على الصدم ، والصدم يقتضى الإلصاق ، وجاءت الباء مكملة لمعنى « عثر » تجرُّ وراءها الفاعل الحقيقى للصدم ، فالباء إذن ستزيد فى معنى الفعل ، وذلك بأن تُظهر الصدم — المقتضى للالصاق — بعد أن كان مكتوماً فى الفعل ، وتُقوّى ذلك أيضاً ظهور الفاعل الحقيقى للعثرة بعد أن كان مكتوماً فى « عثر »

فقول الأستاذ (مندور) إنه أراد بقوله « عثرت بالشىء » أنه لاقاه اتفاقاً غير ممكن ؛ لأن الباء وافقت الفعل فزادت فى الإبانة عما يضمره من دلالة « الصدم » الحقيقى ، ولم يكن فيها من المخالفة ما يحمل هذا الفعل على الميل إلى المجاز (أى إلى الصدم المجازى) . وليس من شك فى أن قوله « لاقاه اتفاقاً » مجازٌ فى تأويل « عثر بالشىء » ، فاذا كانت الباء إنما تزيد حقيقة الفعل قوة وبياناً ، فكيف إذن تصيرُ بعد ذلك مجازاً بغير عامل يحملها إلى المجاز ؟

وقد يستخدم مع هذا الفعل حرف آخر هو « فى » ، فتقول « عثر الرجل فى ثوبه » إذا كان واسع الثوب طويل الذيل ، فهو يطأ بعض ذيله كلما مشى ، فتشد الوطأة الثوب عليه ، فيميل كأنه يتهيأ للسقوط فيتماسك

فهذا الحرف « فى » يدل فى أصل معناه على الظرفية الزمانية أو المكانية ، وينسحب بها على سائر معانيه . وهو بذلك يدلُّ على استقرار لا على حركة كالحركة التى تكون فى الإلصاق . ولما كان الفعل يدل دلالة ظاهرة على حركة السقوط وجاء الحرف « فى » يطالب الحركة بالاستقرار ، أسرع الفعل إليه . وذلك أنه حين يقول لك « عثر الرجل » لم تكد تجاوز تصوُّر حركة السقوط حتى يفجؤك بقوله « فى ثوبه » ، فيطالبك بإقرار هذه الحركة ثم تصورها فى جوف الثوب . وهذه السرعة التى يتطلبها الانتقال تضعف دلالات الفعل التى كان يدل عليها مستقلاً بذاته أى فى قولك « عثر الرجل » مجردا ، وهى كما ذكرناها آنفاً : فاعل حركة السقوط ، وفعله وهو الصدم ، وحالة التنبه والتماسك قبل السقوط ، وعدم التوقع أو الاتفاق

فدخول « فى » على « الثوب » أبعدتْ عن أوّل التصور أن يكون الثوبُ فاعلَ الصدم المؤدى إلى حركة السقوط ، وبذلك أيضاً أضعفت دلالة الفعل على « الصَّدْم » ، إذ أن « الصدم » لا يشبه أن يكون من فعل الثوب ؛ فيتغير ما يتضمنه الفعل « عثر » من الدلالة ، وتضمن وَطْء الثوب المفضى إلى شدّه

ولما كان لابسُ الثوب الطويل ينبغي له أن يعلم أن طوله يؤدى إلى وطء ذيله فيعثر ، اختفت من الفعل — إلا قليلاً — دلالة الاتفاق من غير تعمد . ولذلك تستطيع أن تقول « جاء فلان يعثر فى ثوبه » ، ولا تستطيع أن تقول « جاء فلان يعثر بثوبه » ، لأن الأولى قد ذهب منها الاتفاق من غير تعمد ، فجائز أن تستمر ، وأما الأخرى فمحتفظة بالاتفاق من غير عمد ، فهى لا يمكن أن تستمر .

ومع ذلك فهذا الحرف « فى » لم يستطع أن يغير من حقيقة « عثر » لأنه دانٍ منها ، أو هو مستقر لها ، إذ سوف تنتهى حركتها إلى استقراره

وأما « على » فحرف يدل على الاستعلاء فى جميع معانيه دلالة

مطلقة ، والاستعلاء المطلق لا يوجب الإلصاق كما فى الباء ، ولا يوجب الاستقرار كما فى « فى » . فاستعمالها مع « عثر » سيحدث فى معناها أثراً جديداً ينقلها من حال إلى حال

فحين تقول « عثرت على الكرسى » يقتضيك فيها معنى « عثرت » — وهو تهيؤك للسقوط وتماسكك دون السقوط — ألا تجعل معنى « على » استعلاء ملاصقاً كما فى قولك « وقعت على الكرسى » ، وذلك لأنك لم تسقط بل كدت ثم تماسكت . وإذن فالحرف « على » هنا يدل على الاستعلاء المطلق الذى يقتضى نفى الملاصقة كقولك : « فضلت فلاناً على فلان »

والاستعلاء المطلق مناقض كل المناقضة لمعنى « الصدم » لأن الصدم يقتضي الملاصقة ، فلما جاءت « على » خلعت عن الفعل « عثر » كل ما كان يتضمنه من معنى الصدم الحقيقى (لا المجازى) ، ولما خلعته عن الفعل خلعته أيضاً عن الفاعل (الكرسى) الذى كان فعله الصدم الحقيقى (لا المجازى) . ولكن هذا الفعل لا ينفك من أحد دلالاته وهو « الصدم » سواء أكان حقيقياً أم مجازياً ، فإذا خلعت « على » عنه الصدم الحقيقى بقى الصدم المجازى مكتوماً فيه قائماً مقام الصدم الحقيقى ؛ وإذا كان ذلك فلا بد من حدوث تغير فى الفعل وفى معناه ، لأن الصدم قد انتقل من معناه الحقيقي إلى معناه المجازى ، والصدم وفاعله سببان فى « عثر » التى تدل على حركة السقوط . فإذا صار الصدم من الحقيقة إلى المجاز — وهو أحد مقومات حركة السقوط — فلا بد من أن تصير « عثر » إلى المجاز أيضاً لأنها صارت مسببة عن مجاز .

فأنت ترى أن هذا الفعل لم ينقله من الحقيقة إلى المجاز إلا حرف واحد هو « على » الذى يدل على استعلاء مطلق يناقض معنى الصدم الحقيقى الذى كان ثابتاً فى الفعل بدلالة التضمن أو الالتزام

وعلى ذلك لا يزال هذا الفعل مع « على » يدل على حركة السقوط المجازية ، ويتضمن بدلالة الالتزام فاعل هذه الحركة ، وفعله وهو الصدم المجازى ، ثم حالة التنبه والتماسك قبل هذه الحركة ، ثم عدم التوقع أو الاتفاق ، وهذا بعينه ما يريده الأخ « مندور » بقوله فى تأويل « عثرت به » أنه لاقاه اتفاقاً

وانظر الآن إلى سليقة هذه اللغة فإنها إذا كانت قد جعلت مصدر « عثر و عثر به » و « عثر فيه » عِثاراً بوزن « فِعال » الدال على عيوب الحركة ، أو على الحركة نفسها : كالزلزال والضراب والنزال ، والصراع ، فإنها تجعل مصدر « عثر عليه » عثوراً على وزن « فعول » الذى يدل أكثره على مجرد الحركة ، كالنزول ، والسقوط ، والقعود ، والجلوس ، والشروود ، والنفور ، والجموح والطموح . وبذلك خالفت بين المصدرين مع اشتراك الوزنين فى معنى الحركة ، لأن الفعل انتقل من الحقيقة إلى المجاز

وفى الآيتين من كتاب الله : المائدة (١١٠) « فإن عُثِر على أنهما استحقا إثماً » ، وآية أصحاب الكهف (٢٠) « وكذلك أعثرنا عليهم » جاء الفعل بالمعنى المجازى الذى يقتضي حركة السقوط المجازية ، والصدم المجازى ، وحالة التنبه والتماسك قبل حركة السقوط ، وعدم التوقع أى الوقوف على الشىء بغير طلب أو بحث أو كشف

ولكن الأخ مندور يقول : « ولم أرد (المنثور عليه) أى الاطلاع الذى يدل على علم ومعرفة وبحث وجهبذة لا أدعيها » . والذى أوقعه فى هذا التأويل قول أصحاب اللغة « عثر على الأمر عثوراً » اطلع . فتفسيرهم مقصر عن الغاية كل التقصير لأنه يدل على جزء واحد من الدلالات التى يتضمنها الفعل ، وهى حالة التنبه التى تلحق الرجل من الصدمة فينظر ويتبين ما صدمه ، وأهملوا بقولهم (اطلع) المعنى الأصلى للفعل « عثر » وهي حالة السقوط المجازى ، والصدمة المجازية ، وعدم التوقع . وهذا نقص مخل فى عبارة كتب أصحاب اللغة

وأنا أقرر أن أكثر ما فى كتب اللغة عندنا من تفسير الألفاظ إنما هو تفسير مخل فاسد ، لأنه قد أهمل فيه أصل الاشتقاق ، وأصل المعنى الذى يدل عليه اللفظ بذاته كما رأيت هنا . وإذا أهمل هذان فقد اضطرب الكلام واضطربت دلالاته ، وأوقع من يأخذ اللغة بغير تدبر فى حالة من التعبد بالنصوص كتعبد الوثنى للصنم . وأيضاً فهو يوقع بعض النابهين من الكتاب فى أوهام ليست من الحق فى شىء ، يحملهم عليها تكرار هذا التفسير الفاسد فيسلمون به على غير تبين ، كما رأيت فى تفسير قولهم « عثرت عليه » أنه « اطلعت عليه » ، فإنك حين تقول : « عثر على الكلمة فى الكتاب » فلست تقولها إلا حين تريد أن تصور الكلمة كأنها فاعل الصدم ، وتصور رؤيتها كأنه صدم لك ، وهذا الصدم يستدعى تنبهك فتتماسك وتنظر إلى ما صدمك ، وإن هذا كله كان بغير طلب أو بحث وإنما جاءك اتفاقاً على غير تعمد كان منك .